من السمو وجعل المشتق منه سمة واصله وسما على مذهب الكوفيين **قوله** ومن السمة عند
الكوفيين اي مشتقا من السمو عند البصريين واصله سمو عندهم كما عرفت واشتقاقه
من السمة عند الكوفيين واصله وسم عندهم **قوله** والاسم قيل المراد بالاسم لفظ الاسم
المضاف الى شيء كلفظ الاسم المضاف الى الله تعالى ورد بانه لا يصح ح قول المص
ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى اذ ليس لفظ الاسم
كذلك بل ما صدق عليه مفهوم الاسم من الالفاظ الدالة على المسميات وجوابه انه انما يرد
اذا اريد بلفظ الاسم لفظ الاسم فقط واما اذا اريد مطلق اللفظ كما يفصح عنه عبارة
القائل حيث قال اذا اريد بلفظ الاسم المضاف الى الشيء اللفظ فلا لان الحكم قوله
لان الاسم يتالف اه على مطلق اللفظ لا على لفظ الاسم فقط نعم يصح كلام المص
ايضا اذا اريد بالاسم المراد فيه لفظ الاسم مطلقا او ما صدق عليه مفهومه اذ من جملتها
لفظ الاسم وبهذا الاعتبار قوله وقوله تعالى سبح اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب
اعلم ان الغرض من هذا القول اما محاكمة بين المنازعين في ان الاسم هل هو عين المسمى
ام لا او حل ذلك النزاع على اللفظي وكلاهما ليس بشيء لان النزاع في ان الاسم اذا اطلق
هل يراد به المسمى نحو زيد كاتب او نفس اللفظ نحو زيد مكتوب كما قال صاحب المقاصد
او في ان مدلول الاسم هل هو الذات من حيث هي هي من غير اعتبار امر عارض له صادق
عليه ام الذات بذلك الاعتبار والمراد باسم مدلوله كما قال صاحب المواقف فاطلاق
القول بانه ان اراد به الذات فهو المسمى ليس على ما ينبغي فظهر ان ما ذكره لا يقطع النزاع
ولا يحل النزاع لفظيا **قوله** لانه يتالف من اصوات مقطعة غير قارة او هذه اقسام
ثلثة من الشكل الثاني الاول ان الاسم متالف من اصوات مقطعة غير قارة والمسمى ليس
بمتالف من تلك الاصوات ينتج ان الاسم ليس بمسمى فالنقض فيه بان المسمى لفظ القرآن
والقصيدة والشعر ونحو ذلك متالف من الاصوات كذلك مدفوع بان الكلام مبني على

على كون تلك الالفاظ بازاء مفهومات كلية صادق على الالفاظ لا بازاء الالفاظ كما
صرح به التفتازاني في التلويح وشرح المقاصد واشار اليه الدواني في حاشية التهذيب
او بان المراد عدم تالف المسمى من اصوات تالف منها الاسم لا مطلقا نعم يرد عليه لفظ جعل
عما لنفسه نحو زيد اسم وضرب فعل وقد حرف او تخصيص الاسم باسم الله تعالى لان الكلام
وقع فيه ولا يدفع بان قوله والمسمى لا يكون كذلك رفع الايجاب الكلي لانه ان جعل كبرى لا وجه
كلية الكبرى وان جعل صغرى ينتج سالبة جزئية هي قولنا بعض المسمى ليس باسم وهو ليس بمط ولا ينعكس
الى المط لان السالبة الجزئية لا تنعكس بعكس المستوى في المطلقات الثاني ان الاسم مختلف باختلاف
الامم والاعصار والمسمى ليس بمختلف باختلافها ينتج كالاول فان نوقش فيه بان اختلاف اسم
كل شيء باختلافها غير مسلم مدفوع بان الصغرى ايجاب جزئي لكن القياس ينتج ح سالبة
جزئية والظ ان المطلوب سالبة كلية ويدفع بالتخصيص المذكور الثالث ان الاسم متعدد تارة
ومتحد اخرى والمسمى ليس كذلك ينتج كذلك فان نوقش فيه ايضا بان تعدد اسم كل شيء
تارة واتحاده اخرى ليس مسلم مدفوع بان الصغرى ايجاب جزئي ايضا لكن يرد عليه الايراد
المذكور او يدفع بالتخصيص المذكور فظهر ان قوله والمسمى لا يكون كذلك مشترك بين الاقسام
الثلثة وكبرى لها فتامل فيه **قوله** ويتعدد تارة اي عند قوم او في عصر **ويتحد اخرى** اي عند قوم
اخر او في عصر اخر وقيل معناه يتعدد اسم شيء واحد ويتحد اسم اشياء كثيرة كاللفظ المرادف
والمشترك **قوله** لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه لانه الذي ياتي به الفاعل دون ذاته المنزه
عن ان ياتي به احد فيه بذكر الاسم على ذلك كذا قيل وفيه نظر لانه ان اراد ان احدا لا ياتي
بذاته اصلا فهو ممنوع لجواز ان ياتي به مجازا وان اراد انه لا ياتي به حقيقة فهو مسلم لكنه لا يجدي
نفعا لجواز حصولها باتيان ذاته مجازا على انه يجوز ان يحصلا بذاته بدون اتيانه ولا نم
توقف حصولهما بشيء على اتيان ذلك الشيء ثم قيل انما ذا لفظ الاسم لانه اراد التبرك
او الاستعانة بجميع الاسماء ولا يخص بالاسماء المذكورة ههنا لمزيد اهتمام بها وذلك لا يحصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)